

Distr.: Limited  
27 October 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٩ من جدول الأعمال

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء

على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

نيجيريا\*: مشروع قرار

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)،  
بما في ذلك إنشاء صندوق التضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي  
أنشأت فيه اليوم الدولي للقضاء على الفقر، وإلى قرارها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أعلنت فيه سنة ١٩٩٦ "السنة الدولية للقضاء على الفقر"،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ عن  
الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على  
الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)،

وإذ تعرب عن قلقها العميق لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع لا يزال يتزايد،  
ومعظمهم من النساء والأطفال وهم أكثر الفئات هشاشة، لا سيما في أفريقيا وفي أقل  
البلدان نموا،

\* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإذ تعترف بأنه في حين أن معدل الفقر قد انخفض في بعض البلدان، فإن بعض البلدان النامية والفئات المحرومة يجري تهميشها والبعض الآخر مهدد بالتهميش ومستبعد عمليا من منافع العولمة، وأن التفاوت في الدخل يتزايد بين البلدان وداخلها، ويعوق بذلك الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر،

وإذ تعترف أيضا بأن فعالية القضاء على الفقر تقتضي إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واقتسام منافع العولمة بإنصاف،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان كوبنهاغن<sup>(١)</sup> وبرنامج العمل<sup>(٢)</sup> اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ والإعلان السياسي<sup>(٣)</sup> الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم العولمة" (جنيف، ٢٦ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا إعلان الألفية<sup>(٤)</sup> الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة قمة الألفية، لاسيما الجزء الثالث "التنمية والقضاء على الفقر" وما جاء فيه من تشديد على التضامن بوصفه قيمة أساسية عالمية في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين،

وإذ تشير إلى الالتزام الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية بالقضاء على الفقر المدقع، لا سيما الالتزام بالتخفيض إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ من نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع،

وإذ تسلّم بأن تحقيق التنمية الاجتماعية هي أساسا مسؤولية الدول، بيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساند جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر وكفالة وجود حماية اجتماعية أساسية،

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د١ - ٢٤/-، المرفق، الجزء الأول.

(٤) القرار ٢/٥٥.

وإذ تخطط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)<sup>(٥)</sup>،

١ - تؤكد أنه ينبغي لعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر أن يساهم في تحقيق هدي تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتخفيض نسبة من يعانون من الجوع؛

٢ تدعو إلى تكثيف الجهود على جميع الصعد لتنفيذ بالكامل وبفعالية قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الترتيبات والالتزامات التي اعتمدها المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠، وكذلك إعلان الألفية<sup>(٤)</sup>، فيما يتصل بالقضاء على الفقر؛

٣ - تشدد على أهمية معالجة أسباب الفقر العميقة وعلى ضرورة تلبية احتياجات الجميع الأساسية، وتؤكد في هذا السياق الدور الأساسي الذي يقوم به القضاء على الفقر في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام يساعد الفقراء ويزيد كثيرا من الفرص المنتجة والعمالة والدخل، ويعزز توزيع الدخل بإنصاف، ويقلل من تدهور البيئة؛

٤ - تعترف بأهمية اعتماد استجابات مناسبة في مجال السياسة العامة لتحديات العولمة على الصعيد الوطني، لا سيما باتباع سياسات محلية سليمة ومستقرة بما في ذلك سياسات سليمة في مجالي الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية، بغية تحقيق أهداف القضاء على الفقر؛

٥ - تؤكد من جديد أنه ينبغي، في سياق العمل الشامل الرامي إلى القضاء على الفقر، توجيه اهتمام خاص إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، والظروف والسياسات الوطنية والدولية التي من شأنها أن تؤدي إلى القضاء عليه، بتعزيز عوامل منها إدماج من يعيشون في فقر إدماج اجتماعيا واقتصاديا، وتمكينهم بذلك من الاشتراك في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر عليهم، وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية، ووجود خدمة عامة وإدارة فعاليتين وخاضعتين للمساءلة؛

٦ - تدعو جميع الحكومات إلى اتخاذ إجراء ملموس لصياغة وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتخفيف حدة الفقر وذلك بغرض تحقيق الهدف المتمثل بتخفيض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة السكان الذين يعانون من الجوع بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

(٥) A/55/407.

٧ - **تُحَثُّ** على تعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية في جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر بتهيئة بيئة مواتية تساعد على اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتحسين فرص الوصول إلى أسواقها وتيسير تدفقات الموارد المالية والتنفيذ الكامل وبفعالية لجميع المبادرات المتخذة بشأن تخفيف عبء الديون على كاهل البلدان النامية وتؤكد ضرورة أن ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ تدابير إضافية تفضي إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة تساعد على التنمية ودائمة لمشاكل الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي التي تواجهها البلدان النامية حتى تستطيع أن تشترك على قدم المساواة في جني فوائد العولمة والتكيف مع آثارها السلبية وتجنب التهميش في عملية العولمة وتحقيق اندماجها بشكل كامل في الاقتصاد العالمي؛

٨ - **تؤكد** من جديد ضرورة أن تقوم الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة باتباع سياسة نشطة وملموسة لإدماج منظور جنساني في جميع سياساتها وبرامجها الرامية إلى القضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي وتحت على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج البعد الجنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

٩ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو إلى تعزيز جهودها من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه المتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وأن تخصص حسب الاتفاق وضمن ذلك الهدف ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً؛

١٠ - **تقرر** إنشاء صندوق للتضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر ليساهم في القضاء على الفقر وتشجيع التنمية الاجتماعية والبشرية في أفقر المناطق في العالم؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يجري المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء وجميع المساهمين المعنيين بشأن طرق وعمليات الصندوق مع الوضع في الاعتبار للطابع الطوعي للمساهمات؛

١٢ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو لكي تقوم ومن خلال التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية بتشجيع بناء القدرات وتيسير الوصول إلى التكنولوجيات والمعرفة الماثلة ونقلها ولا سيما بواسطة البلدان النامية وبشروط مواتية تشمل الشروط التيسيرية والتفضيلية على النحو المتفق عليه بين الجانبين مع الوضع في الاعتبار للحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وذلك بتحديد وتنفيذ خطوات عملية

لضمان تحقيق التقدم في هذا الصدد ومساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر في عصر متأثر إلى حد كبير بالتكنولوجيا؛

١٣ - تؤكد الدور الحيوي الذي يلعبه التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب والتعليم الأساسي في تمكين السكان الذين يعيشون حالة الفقر؛

١٤ - ترحب بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإيلاء الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز التعاون وتشجيع كيانات منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. بما فيها مؤسسات بريتون وودز والشركاء الآخرين في التنمية على مواصلة تقديم الدعم لجميع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بما لتحقيق أهداف العقد؛

١٥ - ترحب كذلك بالجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ التي تؤكد أن تشجيع فرص الجميع في الوصول إلى الخدمات الأساسية يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة وهو جزء لا يتجزأ من استراتيجية القضاء على الفقر؛

١٦ - تحث على تنفيذ البرنامج المعزز لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون إبطاء وإلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية لتلك البلدان في مقابل تقديمها تعهدات واضحة للقضاء على الفقر كجزء من استراتيجيتها الإنمائية الشاملة؛

١٧ - تدرك الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون والبلدان الأخرى المثقلة بالديون في الوفاء بالتزاماتها بشأن الدين الخارجي وخدمة الدين. وتلاحظ ازدياد الحالة سوءاً في بعض منها فيما يتعلق بازدياد معوقات السيولة التي قد تستدعي معالجة للدين تشمل حسب الاقتضاء اتخاذ تدابير لخفض الدين من شأنها أن تساعد في جهودها في مكافحة الفقر بفعالية؛

١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار؛

١٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين بنداً بعنوان "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".